

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح
من الممثل الدائم للأرجنتين يحيل بها البيان الصحفي للاجتماع العام الثامن عشر لنظام
مراقبة تكنولوجيا القذائف، الذي عقد في بوينس آيريس، جمهورية الأرجنتين،
من ١٩ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

يشرفني أن أحيل إليكم بهذه الرسالة نص البيان الصحفي للاجتماع العام الثامن عشر لنظام مراقبة
تكنولوجيا القذائف، الذي عقد في بوينس آيريس، جمهورية الأرجنتين، من ١٩ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.
وسأكون ممتناً لو أمكنكم اتخاذ ترتيبات لإصدار هذه الرسالة والمرفق طيه كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر
نزع السلاح وتوزيعها على جميع الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء المشتركة في أعماله.

(توقيع) ألفريدو ف. شياراديا

السفير

الممثل الدائم

مرفق

بيان صحفي

الاجتماع العام لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف

بوينس آيريس، الأرجنتين، ١٩-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

عقد نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف اجتماعه العام الثامن عشر في بوينس آيريس من ١٩ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ لاستعراض أنشطته وزيادة تعزيز جهود منع انتشار القذائف.

وهذا الاجتماع الذي يمثل بداية فترة رئاسة الأرجنتين قد افتتح رسمياً من جانب السفير خورخي ه. تايانا، وزير الأرجنتين للشؤون الخارجية، وانتخب السفير كارلوس سيرسالي دي سيريزانو، رئيساً جديداً له.

وهنا الاجتماع بكامل هيئته الرئيس الخارج، السفير ماريوس هاندزليك، على ما بذله من جهود وما أنجزه من أعمال ممتازة.

وقد أنشئ نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف في عام ١٩٨٧ بهدف مراقبة صادرات القذائف القادرة على نقل وإطلاق أسلحة الدمار الشامل والمعدات والتكنولوجيا ذات الصلة بها أيضاً. ويمثل هذا النظام الذي يضم ٣٣ بلداً* ترتيباً دولياً مهماً للتصدي لعدم انتشار تكنولوجيا القذائف، ويسهم أعضاؤه في تقليل هذا الخطر في العالم بفضل الجهود المنسقة التي يبذلونها.

وقد أعاد أعضاء نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف تأكيد التزامهم بمراقبة الصادرات لمنع انتشار نظم نقل وإطلاق أسلحة الدمار الشامل. واعترفوا بأن هذا الخطر لا يزال يشكل موضع قلق رئيسياً للأمن العالمي والإقليمي على السواء. وأجروا خلال الاجتماع العام مناقشات متعمقة بشأن الاستجابات الجديدة والنوعية التي يمكن بها مواجهة تهديدات الانتشار الجديدة. وتناولت المناقشات أيضاً تدابير بناء الثقة والأمن.

وتم تعيين عمليات مراقبة الصادرات، وتنفيذها وإنفاذها بدقة، وتعزيزها واستحداثها لمراعاة التطور التكنولوجي في بيئة الأمن التي تشكل حالياً، باعتبارها أولويات مهمة لاتخاذ إجراءات من أجل التصدي لهذا الخطر.

* الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان واليونان.

ونظراً إلى القلق المتزايد بشأن استمرار انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم نقلها وإطلاقها، وإلى أن الدول ليست هي الوحيدة التي تستطيع حيازة هذه الأسلحة، بل تستطيع الجماعات والأفراد الإرهابيون حيازتها أيضاً، تؤكد البلدان الشريكة في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف على ضرورة إعطاء الزخم اللازم لاتخاذ إجراءات مكافحة الإرهاب. وسيواصل نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف الإسهام في مكافحة الإرهاب بالحد من خطر وقوع المواد المشمولة بالرقابة وتكنولوجيات هذه المواد في أيدي الجماعات والأفراد الإرهابيين ويناشد جميع الدول اتخاذ إجراءات مماثلة.

ومن أجل الاستمرار في إيلاء قضايا مراقبة الصادرات العناية على سبيل الأولوية العليا، قرر الشركاء تضمين المبادئ التوجيهية للنظام شروطاً وطنية "عامة". ومن شأن عمليات الرقابة هذه أن توفر سنداً قانونياً لمراقبة صادرات المواد غير المدرجة في قائمة المواد المشمولة بالرقابة متى كانت موجهة لبرامج القذائف.

ووافق الشركاء على اتخاذ خطوات لوضع إجراءات وطنية بغية إخضاع عمليات نقل التكنولوجيا غير المادية المحكومة بنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف لعمليات مراقبة الصادرات، وفقاً لتشريعاتهم الوطنية.

وقد كلف الرئيس الأرجنتيني بمواصلة إجراء عدد من الاتصالات مع البلدان غير الشريكة لتشجيعها على التقيد طوعاً بالمبادئ التوجيهية لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وزيادة وعيها بمخاطر انتشار القذائف. وستشمل الأنشطة التي سيضطلع بها الرئيس بتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية للتشديد على أهمية قضايا مراقبة الصادرات، والتشريع ذي الصلة بها، والمسافنة والإنفاذ.

ولاحظ الشركاء مع الارتياح استعداد عدة دول غير أعضاء للالتزام بالمبادئ التوجيهية لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف باعتبارها جزءاً من نظمها الوطنية لمراقبة الصادرات. وناشدوا أيضاً جميع الدول الأخرى التي تواصل تتبع التكنولوجيا ذات الصلة بالقذائف فعل الشيء ذاته. وقد تطلّعوا إلى تعزيز التعاون مع هذه الدول.

وعلى أساس الطلبات الواردة من عدة دول، جرى النظر في مسألة العضوية بنشاط.

وختاماً، رحب الاجتماع بكامل هيئته بالعرض الذي تقدمت به جمهورية كوريا لاستضافة الاجتماع العام القادم في خريف عام ٢٠٠٤ ولتولي مهام رئاسة نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف خلال العام التالي.

ويمكن الاطلاع على معلومات أخرى بشأن نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف والمبادئ التوجيهية المتعلقة به على موقع النظام على الشبكة www.mtcr.info.

٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

— — — — —